

آراء أبي علي الفارسي النحوية من خلال كتاب (الْقَسْر)، لابن جني
Abu Ali Al-Farsi ' grammatical views through Ibn Jenni ' book
(ALFASR)

د. حنفي أحمد بدوي¹، د. سعيد محمد آل موسى القحطاني²، د. أنور محسن أحمد العزاني³،

د. عبد الناصر علي محمد النخعي⁴، د. حسونة حسب الرسول المقبول⁵

¹جامعة الملك خالد-السعودية، hanafib2010@yahoo.com

²جامعة الملك خالد - السعودية، hanafib2010@yahoo.com

³جامعة الملك خالد -السعودية، hanafib2010@yahoo.com

⁴جامعة الملك خالد -السعودية، hanafib2010@yahoo.com

⁵جامعة الملك خالد -السعودية، hanafib2010@yahoo.com

تاريخ القبول: 2019/03/17

تاريخ الاستلام: 2019/01/28

ملخص:

يرمي هذا البحث إلى الكشف عن بعض المسائل النحوية المختارة، التي نقلها أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه الْقَسْر عن أبي علي الفارسي؛ إذ كان الأول تلميذًا للثاني، وسعى -أيضًا- إلى شرح هذه المسائل، وتبيين آراء العالمين (الأستاذ والتلميذ) والموازنة بينهما. وسيتمتع البحث على المنهج الوصفي، القائم على الاستقراء والتتبع لآراء أبي علي الفارسي في كتاب الفسر الكبير؛ شرح ابن جني على ديوان المتنبي، واختيار بعض المسائل لدراستها، وتحليلها تحليلًا نحويًا؛ لبيان فكر أبي علي الفارسي ومذهبه النحوي وأثره في مذهب تلميذه ابن جني كما بدا واضحًا في كتاب الفسر. وخلص البحث إلى أن العلاقة الوثيقة بين التلميذ وشيخه، لم تمنع ابن جني من مخالفة شيخه أبي علي الفارسي في بعض المسائل، كما أن أبا علي الفارسي قد خالف جمهور النحويين في بعض المسائل النحوية، وأن بعض الآراء الواردة في الفسر لم تكن متوافقة مع ما ذهب إليه أبو علي في مصنفاته الأخرى.

* المؤلف المرسل

الكلمات المفتاحية: أبو علي الفارسي؛ الآراء النحوية؛ الفسر.

Abstract :

This study aims to illustrate some grammatical issues which narrated by ABU ALFATEH OSMAN IBN JENNI in his book (ALFASR) by Abu Ali Al-Farsi; - the first one (IBN JENNI) is a student to the second-, this research aims to indicate these hearsay, illustrates their views, and makes balance between them .

The research pointed out that , in spite of the close relation between them (the student & his teacher) , Ibn Jenni disagreed with Abu –Ali ALFARSI in some issues , and Abu- Ali Al-Farsi disagreed with all grammar scientists in some grammatical issues, as well as some of the narrated views in “ALFASR” book disagreed with his other books .

Keywords: Abu Ali al-Farsi; Alfassr; Grammar views

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل كتابه بلسان عربي مبين، وتفضل علينا بنعمة الفصاحة والتبيين، والصلاة والسلام على من كان أفصح العرب أجمعين.

وبعد؛ فعلم النحو من أشرف علوم العربية وأجلّها، به فُسر ما غمض من المعاني، وما انبهم من المباني، وقد أقامه أساطين أجلّاء وعلماء فضلاء، ومن هؤلاء العالم اللغوي والنحوي أبو علي الفارسي، الذي ترك لنا إرثاً لغوياً عظيماً، وخير من شرح أقواله وبَيّن آراءه تلميذه ابن جني؛ ولذلك شرع البحث في دراسة هذه الآراء من خلال عنوانه الموسوم بـ(آراء أبي علي الفارسي من خلال كتاب الفسر لابن جني).

واقضى البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد تحدثنا عن أبي علي الفارسي وعلاقته بتلميذه ابن جني. ثم شرع البحث في دراسة بعض آراء أبي علي الفارسي، التي نقلها تلميذه ابن جني عند شرحه ديوان المتنبي، وناقش البحث هذه الآراء، وخُصّص إلى ما تبَيّن له من رأي أو اختيار. ثم خُتم البحث بذكر أهم النتائج التي توصل إليها، ووضع قائمة بالمصادر والمراجع، التي استعان بها في أثناء البحث

مهاده بين يدي البحث:

حري بالبحث أن يتحدث في سيرة أبي علي الفارسي قبل الحديث في آرائه في المسائل النحوية، فأبو علي الفارسي "هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفسوي"⁽¹⁾ نسبة إلى مدينة (فسا)، الشيرازي الفارسي اللغوي، أبوه فارسي الأصل، وأمه عربية من ربيعة الفرس، سدوسية من بني شيبان⁽²⁾.

لم يذكر المؤرخون سنة مولده؛ لكنهم يتفقون على أن وفاته كانت سنة 377هـ، ويذكرون أنه عاش تسعاً وتسعين سنة⁽³⁾.

وإذا أردنا أن نحدد سنة ولادته؛ فإنها على الأرجح ستكون في (286هـ). ولد هذا العالم اللغوي في مدينة (فسا) ونشأ فيها؛ ونتيجة للأحداث التي كانت تعصف ببلاد فارس — آنذاك — رحل إلى بغداد في سن مبكرة، وهناك تتلمذ على علي بن الحسن بن معدان (ت 319هـ)، ولازم حلقة أبي بكر بن مجاهد (ت. 324هـ)؛ ليأخذ عنه القراءات، وأقبل على ابن دريد (ت. 321هـ) ليأخذ عنه اللغة، وأشعار العرب، وأكبَّ على حلق النحو، ليأخذ من أربابه؛ كأبي إسحاق الزجاج (ت. 311هـ)، والأخفش الصغير (ت. 315هـ)، وابن السراج (ت. 316هـ)، وأبي بكر بن مبرمان (ت 345هـ)⁽⁴⁾.

وأكثرَ من الترحال في مدن شتى، وتصدر التدريس في بلدان عديدة؛ كشيراز، وبغداد، والبصرة، والموصل، وحلب، ولا غرو—بعد ذلك—من كثرة تلاميذه، الذين تتلمذوا عليه في هذه البلدان، التي مرَّ بها⁽⁵⁾، وكان أكثرهم ملازمة له تلميذه البار به أبو الفتح عثمان بن جني (ت. 392هـ).

¹ بغية الطلب، 2265/5.

² ينظر: إنباه الرواة، 309/1.

³ ينظر: وفيات الأعيان، 82/2.

⁴ ينظر: بغية الطلب، 2265/5.

⁵ ينظر: الفسر، دراسة المحقق، 181/1.

وتتحدث كتب التراجم بأنه كان صافي الذهن خصب العقل، صادق النفس فطناً ذكياً⁽¹⁾، معترّاً بفارسيته، متطلعاً إلى إحياء مجد أجداده⁽²⁾.

برع في علوم العربية، حتى قيل فيه: "ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه"⁽³⁾؛ فهو —بحق— من أكابر أئمة اللغة والنحو⁽⁴⁾. له مؤلفات كثيرة تربو على الثلاثين مؤلفاً، وقد طُبِعَ منها: الإيضاح، والتكملة، والتعليقة، والحجة، والإغفال، والمسائل: البصريات، والبغداديات، والحلبيات، والشيرازيات، والعسكريات، والعصديات.

يظهر أثر أبي علي الفارسي في تلميذه ابن جني ظاهراً في كثير من كتب ابن جني، التي يُخِيلُ إلى قارئها أن آراء ابن جني كانت عبارة عن إملاءات شيخه أبي علي الفارسي⁽⁵⁾. وقد لزم ابن جني شيخه زمناً طويلاً، وتلمذ عليه في الصغر؛ فقد نقل أصحاب الفارسي⁽⁵⁾. وقد لزم ابن جني شيخه زمناً طويلاً، وتلمذ عليه في الصغر؛ فقد نقل أصحاب التراجم أن أبا علي الفارسي مرَّ ذات يوم بحلقة ابن جني، وقد جلس للدرس والإملاء قبل نضجه، فقال له: "لقد زبَّتَ وأنت حصرم، فترك حلقتك، وتبعه ولازمه حتى تمهر"⁽⁶⁾، بل قيل إنه لازم أبا علي أربعين سنة⁽⁷⁾. وحسبك من إجلال ابن جني شيخه أبا علي أنه كان يصفه بالشيخ الفاضل والأستاذ المبجل⁽⁸⁾، وكان يصفه بالعلم والنباهة⁽⁹⁾.

¹ ينظر: أبو علي الفارسي، حياته ومكانته، ص. 77.

² ينظر: معجم الأدباء، 812/2.

³ نزهة الألباء، ص. 232.

⁴ ينظر: المرجع السابق.

⁵ ينظر: المدارس النحوية، ص. 259.

⁶ وفيات الأعيان، 246/3.

⁷ ينظر: نزهة الألباء، ص. 245.

⁸ ينظر: سر صناعة الإعراب، 304/2، الخصائص، 97/3، المنصف، ص. 6.

⁹ ينظر: الفسر، 10/1.

وقد اشتهر أبو علي الفارسي بهذه الكنية على الرغم من أنه لم يتزوج البتة؛ إذ نقل تلميذه ابن جني عنه ما يقوي هذا الزعم فقال: "فما كان أقوى قياسه، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه؛ فكأنه إنما كان مخلوقاً له، وكيف كان لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة، زائحة علله، ساقطة عنه كلفه، وجعله همه وسدومه، لا يعتاقه عنه ولد، ولا يعارضه فيه متجر، ولا يسوم به مطلباً ولا يخدم به رئيساً"⁽¹⁾.

غير أنه تكنى بهذه الكنية جرئاً على ما كان سائداً في عصره، من الاشتهار بالكُنى، حتى قال فيه ابن سيده: "فإذا ذكرنا أبا عليّ فإياه نعني"⁽²⁾.

وبالغ ابن جني في مدح شيخه والثناء عليه، حين قال: "وما كان مع ذلك إلا بحيث يضع نفسه، فإنه كان فوق كل من نظر في هذا العلم، ولو عاش أبو العباس، وأبو بكر وطبقتهما لأخذوا عنه، بلا أنفة، ولو أدركه الخليل وسيبويه، لكانا يقران له ويتجملان به"⁽³⁾.

وجملَةُ القول أن المطالع في كتب التراجم ليجد أن المترجمين مجمعون على إمامته في اللغة، وعلو كعبه في النحو، وأنه بحق فارس العربية، الذي لا يشق له غبار، وقد تجاذبت الآراء مذهب أبي علي الفارسي في النحو، فأما المتقدمون؛ كابن النديم (ت 438هـ)، فيضعونه في طبقات النحويين البصريين⁽⁴⁾، وبعض المتأخرين يضعونه في طبقات النحويين البغداديين⁽⁵⁾، وأما "المقارنة بين رأي أبي علي ورأي البصريين والكوفيين، فهي كذلك تهدي إلى نزعة أبي علي البصرية"⁽⁶⁾.

¹ الخصائص، 278/1.

² المخصص، 45/1.

³ بغية الطلب، 2270/5.

⁴ الفهرست، ص. 88.

⁵ ينظر: نشأة النحو، ص 97، المدارس النحوية، ص. 241.

⁶ أبو علي الفارسي، حياته ومكانته، ص. 106.

توطئة: يعد علم النحو من أجلّ علوم العربية وأهمها، فيه تُعرف مقاصد الكلام، وبه تُفهم النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية، وبه تُصحح الألسنة، ويُتّوم الاعوجاج، وقد كان لعلماء العربية الدور البارز في تأصيل هذا العلم؛ إذ ظهرت جهودهم جليلة في مصنفاته الجزيلة الجليلة، ومن بين هؤلاء العلماء الأجلاء أبو علي الفارسي... وهذا البحث سيناقش بعض آرائه، التي ذكرها تلميذه ابن جني في كتابه الفسر، الذي شرح فيه ديوان أبي الطيب المتنبي (ت354هـ)، وكتاب الفسر كتاب عظيم الفوائد، كثير المنافع، مليء بالآراء اللغوية على مستوياتها الأربعة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، وما يهمنا هنا هو الجانب النحوي، الذي سيكون على النحو الآتي:

الظرف المتصرف: ذكر جمهور النحاة أن لفظ (وَسَط) بسكون السين، لا يكون إلا ظرفاً، وتفسيراً لذلك يقول ابن هشام اللخمي (ت577هـ): "وَسَطُ الشيء وأوسطه: ما بين طرفيه، فإذا سكّنت السين كان ظرفاً، وإذا فتحتهما كان اسماً؛ وإنما يكون اسماً إذا أردت به الوسط كله، ويكون ظرفاً إذا لم ترد به الوسط كله، وذلك إذا حسن فيه (في) تقول: قعدتُ وَسَطَ الدار، فوسط الدار ساكن السين؛ لأنه ظرف، لأنك لا تأخذ بقعودك وسط الدار كله، وإنما تريد قعدتُ في وسط الدار، فلما أسقطت (في) انتصب على الظرف"⁽¹⁾. وذكروا كذلك أن "المجرور بمنزلة الاسم غير الظرف، أنك تقول: زيد وَسَطَ الدار، وضربت وَسَطَه، وتقول: في وَسَطِ الدار، فيصير بمنزلة قولك: ضربت وَسَطَه، مفتوحاً مثله"⁽²⁾.

غير أن ابن جني قد ذكر ما يخالف هذه القاعدة التي أصّلها الجمهور، عند تفسيره قول المتنبي (من الكامل)⁽³⁾:

مَا الْخِلُّ إِلَّا مَنْ أَوْدُ بِقَلْبِهِ وَأَرَى بِطَرْفٍ لَا يَرَى بِسَوَائِهِ

¹ شرح الفصيح، ص. 176، وينظر: المقاصد النحوية، 284/3.

² الكتاب، 411/1، وينظر: المقتضب، 342/4.

³ البيت في الفسر، 43/1.

وقال: "فأدخل الباء على سواء، وهي لا تستعمل في حال السعة والاختيار إلا ظرفاً"⁽¹⁾، ثم ذكر قول أبي علي الفارسي في هذه المسألة، وأنه يذهب مذهباً يخالف به الجمهور في تصريف بعض الظروف التي منعوا تصريفها، فقال: "وأشدنا أبو علي للفرزدق بيتاً جعل فيه ما لا يستعمل إلا ظرفاً غير ظرف ضرورة (من الطويل)"⁽²⁾:

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ صَلَاةٌ وَرَسٍ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا

وقد جعل الفرزدق (وَسَطُهَا) مرفوعاً على الابتداء، ولم يجعل اللفظة منصوبة على الظرفية، وعلل ابن جني ذلك بأنه ضرورة شعرية، لجأ إليها الشاعر.

كما نص على ذلك —أيضاً— أبو حيان بأن (وسَطَ) بسكون السين، لا يستعمل مرفوعاً إلا في الشعر⁽³⁾، وزعم أن هذا هو مذهب البصريين، وأن الكوفيين لا يفرقون بين لفظ (وَسَطَ) ساكنة السين، وبين (وَسَطَ) متحركة، ويجعلونهما ظرفين⁽⁴⁾.

غير أن الأمر ليس على إطلاقه؛ إذ إننا نجد الفراء، الذي يعد رئيساً للكوفيين يفرق بين (وَسَطَ) و(وَسَطَ) بقوله: "إذا حسنت فيه (بين) كان ظرفاً، نحو: قعد وسط القوم، وإن لم تحسن فاسم، نحو: احتجم وسط رأسه، ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك، لكن السكون أحسن في الظرف، والتحريك أحسن في الاسم"⁽⁵⁾.

وقال ثعلب — وهو رأس عند الكوفيين — مفرقاً بين اللفظتين: "ما كان ذا أجزاء تنفصل، قلت فيه: وَسَطَ بالسكون، وما كان مصمماً بلا أجزاء تتفرق، قلت فيه: وَسَطَ بالفتح"⁽⁶⁾.

¹ المرجع السابق، 45/1.

² البيت في ديوانه، ص 596، وهو من شواهد الخصائص، 371/2، وارتشاف الضرب، 1445/2.

³ ينظر: التذييل والتكميل، 57/8، وشرح التسهيل، 2018/4.

⁴ ينظر: ارتشاف الضرب، 1445/3.

⁵ همع الهوامع، 157/2.

⁶ شرح درة الغواص، ص 566.

وفي تقدير البحث أن أبا علي الفارسي قد نظر إلى المسألة من باب الجواز، وأن الاسم من (وَسْط) قد يأتي ساكن السين، وهو قليل، والفارسي في هذه المسألة متبع صاحب الكتاب الذي يقول صراحة: "وأعلم أنه ليس كل موضع، ولا كل مكان يحسن أن يكون ظرفاً، فمما لا يحسن أن يكون ظرفاً أن العرب لا تقول: هو جوف المسجد، ولا هو داخل الدار، ولا هو خارج الدار، حتى تقول: هو في جوفها وفي داخل الدار ومن خارجها"⁽¹⁾.

تسكين ياء المنقوص للضرورة الشعرية: الأصل في ياء الاسم المنقوص المنسوب أن تظهر عليها الفتحة للخفة، وهذا ما قرره علماء النحو، بعد استقراء كلام العرب، غير أن هذا الأصل قد يُخالف؛ فيأتي سياق لغوي تكون فيه الياء ساكنة، وهذه المخالفة، هي نفسها ما ذكرها ابن جني عند تفسيره قول المتنبي (من المتقارب)⁽²⁾:

وَأَمَسْتُ تُخَيِّرَنَا بِالنَّقَابِ وَادِي الْمِيَاهِ وَوَادِي الْقَرَى

ثم علل هذه المخالفة، فقال: "وأما تسكينه (الياء) في (وادي المياه) و(وادي القرى) في موضع النصب؛ فضرورة؛ لأنه شبه الياء في (قاضي) بألف (عصا)، وكما أن الألف في الأصول الثلاثة بصورة واحدة"⁽³⁾.

يريد أن هذه الياء بعد تسكينها صارت بمنزلة الألف في الاسم المقصور، التي تقدر عليها حركات الإعراب.

ثم قوى ابن جني مذهبه هذا بقول شيخه أبي علي الفارسي، الذي أنشده ذات يوم شاهداً على هذا التسكين، فقال: "وأنشدني أبو علي (من الرجز)⁽⁴⁾:

يرفعن بالليل إذا ما أسدفا أعناقَ جَنَانٍ وَأَتَحِ رُحُفَا

¹ الكتاب، 410/1.

² البيت في الفسر، 155/1.

³ المرجع السابق، 158/1.

⁴ الرجز من شواهد: الفسر 160/1، التعليقة، 117/3، البيان والتبيين، 192/1، خزائن الأدب، 91/1.

وكان أبو علي الفارسي أكثر إيضاحاً لهذه المسألة في كتابه التعليقة؛ إذ قال: "وكأنه سأل فقال: لِمَ لَمْ تحرك الياء بالفتح، إذا أضيف، وكان في موضع نصب، كما يحرك (ياء) (قاضي)؟ فقال: هذه الياء مشبهة بألف (مثنى) في أنه حرف اعتلال مثله، وهي أشبه بالألف من الواو بها؛ لأنها أقرب إليها، فلما أعربت الألف من الحركات في المواضع الثلاثة عَرِثَ هذه الياء منهن أيضاً تشبيهاً بها"⁽¹⁾.

ثم أسهب ابن جني في سرد الشواهد على تسكين هذه الياء؛ وكأنه يستحسن هذه الضرورة فقال: "قال أبو العباس: هي من أحسن الضرورات، حتى لو أنه جاء بها جاء في النثر كان مصيباً"⁽²⁾، وكان الفراء يزعم أنها لغة لبعض العرب⁽³⁾.

ويظهر للبحث أن الشواهد الشعرية التي وردت عن العرب في هذه المسألة كثيرة ومتواترة، وهو ما جعل ابن جني وشيخه أبا علي يذهبان إلى استحسان هذه الضرورة. فقد قال الأعشى (من الطويل)⁽⁴⁾:

فَقِيَ لَوْ يُنَادِي الشَّمْسَ أَلَقَتْ قِنَاعَهَا أَوْ الْقَمَرَ السَّارِي لَأَلْقَى الْمُقَالِدَا

وقال مجنون ليلى (من الطويل)⁽⁵⁾:

فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى خَضِرَمَوْتَ اهْتَدَى لَبَا

ويبدو أن تسكين ياء المنقوص المنصوب، وحذفها ليست ضرورة شعرية يلجأ إليها الشعراء، بل إنها جائزة في سعة الكلام.

¹ التعليقة، 117/3.

² الفسر، 158/1.

³ ينظر: اللامع العزيزي، ص 770، وشافية ابن الحاجب، 70/4.

⁴ البيت في ديوانه، ص 65، وهو من شواهد الكامل، 16/3، شرح القصائد السبع الطوال، ص 406.

⁵ البيت في ديوانه، ص 123، وهو من شواهد شرح شافية ابن الحاجب، 183/3، وخزانة الأدب، 484/10.

اللغات في الأسماء الستة: ومن الآراء التي نقلها ابن جني عن شيخه أبي علي الفارسي، ما ذكره عند تفسيره قول المتنبي في قصيدته التي يعزّي بها سيف الدولة في وفاة أحد خدمه (من الطويل)⁽¹⁾:

تَسْلَ بِفِكْرٍ فِي أَبْيَكٍ فَإِنَّمِ
بَكَيتَ فَكَانَ الضَّحْكُ بَعْدَ قَرِيبٍ⁽²⁾

قال أبو الفتح مفسراً هذه الرواية: "أَبْيَك: يريد أبويك، وهي لغة معروفة، تقول العرب أَبُّ وَأَبَانٌ وَأَبِيْنٌ، وَأَبُونٌ وَأَبِيْنٌ، ومن أبيات الكتاب (من المتقارب)⁽³⁾:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصَوَاتُنَا
بَكَيْنٍ وَفَدَيْنَا بِالْأَيِّنَا

ثم ذكر ابن جني طرائق العراب في استعمال هذه الأسماء التي يطلق عليها النحويون الأسماء الخمسة أو الأسماء الستة فقال: "أخذت عن أبي بكر محمد بن الحسن عن ثعلب يقال: هذا أَبُوكُ، وهذا أَبَاكَ، وهذا أَبُكَ، ثلاث لغات، فَمَنْ قال هذا أَبُكَ، قال: هذان أَبَاكَ، أَبُّ وَأَبَانٍ، ويجوز فيه أَبَوَانِ، وَمَنْ قال أَبَاكَ، وأبوك، فتشيتهما واحد: أَبَوَانِ"⁽⁴⁾.

وبعد ذلك عزز أقواله السابقة بما ذكره له شيخه أبو علي في هذه المسألة فقال:

أنشدني أبو علي (من الطويل)⁽⁵⁾:

تَقُولُ بِنْتِي لِمَا رَأَيْتَنِي شَاحِبًا
كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاهُ عَرِيبُ
فهذا على قول من قال: هذا أَبَاكَ، ألا ترى أنه أدخل الهاء على أبا"⁽⁶⁾.

¹ البيت في الفسر، 199/1.

² ذكر كثير مَن رَوَا أشعار المتنبي وجمعوها أن لفظة (أبيك) وردت بكسر الباء، وهذا موافق اللغة المشهورة في الأسماء الستة، غير أن رواية أبي الفتح جاءت مخالفة لهؤلاء الرواة؛ إذ إنه رواها (أبيك) بفتح الباء، وهذه الرواية أضبط - فيما يرى البحث - كون أبي الفتح أقرب الرواة إلى الشاعر، لاسيما وقد قرأ الديوان على الشاعر نفسه.

³ البيت لغيلان بن سلمة الثقفي، وهو من شواهد الكتاب، 406/3، المقتضب، 174/2، المقاصد، 552/7.

⁴ الفسر، 201/1.

⁵ البيت لأبي الحدرجان، وهو من شواهد الخصائص، 340/1، شرح التسهيل، 407/3، ارتشاف الضرب، 2381/5.

⁶ الفسر، 202/1.

فرواية ابن جني عن شيخه، يا أباه، وكثير من الروايات تذكره (يا أبات) بالتاء المبسوطة، وهذه التاء أبدلت عنها هاء السكت، وهذه التاء أيضاً هي عوض عن ياء المتكلم والذي يظهر أن كتابة هذه التاء (تاءً) أفضل من كتابتها (هاءً)؛ لذلك لا نجد لها في المصحف إلا برسم التاء، و"بمراعاة رسم المصحف قرأ نافع وأبو عمرو والكوفيون فوقفوا عليها (تاءً)، ووقف ابن كثير وابن عامر بإبدالها (هاءً) وكلا الوجهين صحيح فصيح"⁽¹⁾.

وقال مؤكداً هذه اللغة ومستشهداً بشاهد آخر من شواهد أبي علي "وأنشدني أبو علي أيضاً - وقرأته على محمد بن الحسن عن ثعلب (من الكامل)⁽²⁾:

قَدَرْتُ أَحْلَكَ ذَا النُّخَيْلِ وَقَدْ أَرَى وَأَيُّ مَالِكٍ ذُو النُّخَيْلِ بِدَارِ

أنشدني أبو علي ذا المجاز، وذو المجاز فيهما جميعاً، قالوا: أراد: وآبائي، وأقسم بآبائه، ولم يرد الواحد كما ذهب إليه من ذهب"⁽³⁾.

زد على ذلك أن ابن جني قد ذهب يشرح الشاهد الذي أنشده إياه شيخه قائلاً: "وأصله أبون، فحذفت النون للإضافة، فصار التقدير (أبوي) فاجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأبدل من الضمة قبلها كسرة، وأدغمت الياء في الياء، فصارت أبي"⁽⁴⁾.

وقد ورد لفظ (أب) معرباً إعراب جمع المذكر السالم، في إحدى قراءات النص القرآني، والقراءات من أوثق النصوص وأضبطها، فقد ذكر ابن خالويه، وكذلك ابن جني أن ابن عباس والحسن البصري ويحيى بن يعمر، وعاصماً الجحدري جميعهم قرأ قوله تعالى: "قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ" [البقرة، 133] بصيغة (وإله أبيك)⁽⁵⁾.

¹ شرح التسهيل، 407/3.

² البيت لمؤرج السلمي، وهو من شواهد شرح التسهيل، 284/3، خزنة الأدب، 466/4.

³ الفسر، 202/1.

⁴ المرجع السابق.

⁵ ينظر: المختضب، 112/1، مختصر شواذ القرآن، ص 17.

وقال ابن جني في المحتسب ردًا على من زعم أن قراءة (أبيك) يراد بها المفرد، كونهم لا يعدون العم في الآباء⁽¹⁾، "قول ابن مجاهد بالتوحيد لا وجه له؛ وذلك أن أكثر القراءة (وإله آبائك)، جمعًا كما ترى، فإذا كان (أبيك) واحدًا كان مخالفًا لقراءة الجماعة؛ فتحتاج - حينئذٍ - إلى أن يكون أبيك هنا واحدًا في معنى الجماعة، فإذا أمكن أن يكون جمعًا كان كقراءة الجماعة، ولم يحتج إلى التأويل، لوقوع الواحد موقع الجماعة، وطريق ذلك أن يكون (أبيك) جمع أب على الصحة، على قولك للجماعة هؤلاء أبون أحرار؛ أي آباء أحرار وقد اتسع ذلك عنهم"⁽²⁾.

وبالجملة يبقى المشهور عن العرب في هذه الأسماء ثلاث لغات: لغة الإتمام، وهي الأشهر والأكثر، ثم لغة القصر، وقد وردت فيها شواهد عديدة، ثم لغة النقص، وهي أقل سماعًا، وشواهد، وكلها لغات صحيحة، فصيحة، لا يستطيع أحد أن يشكك في إحداها، أو أن ينكرها؛ وكون إحدى هذه اللغات لم يأخذ بها ابن مالك وغيره من النحاة، فهذا لا يعني أن يرفضها البحث اللغوي، وليس لأحد أن يحجر واسعًا، لاسيما وقد اتسعت العرب في كلامها.

بناء الظرف على الضم إذا حذف المضاف إليه: الظرف في الأصل هو الوعاء، الذي يحوي الشيء، ويحيط به، وقد سُمي النحويون الزمان والمكان ظروفًا؛ لأن الأفعال تحدث أحداثها في هذه الظروف؛ فصارت كأنها أوعية لها، فظرف الزمان ما يدل على وقت وقوع الحدث، وظرف المكان ما دل على مكان وقوع الحدث، وقد قسّم النحويون - كذلك - الظروف إلى ظروف معربة وظروف مبنية.

والغالب في الظروف أنها معربة، تتغير أواخر حركاتها بحسب العوامل الداخلة عليها غير أن بعض هذه الظروف ما يكون مبنياً.

¹ ينظر: معاني القرآن، للفراء، 282/1.

² المحتسب، 112/1.

وقد ناقش ابن جني هذه المسألة النحوية عند شرحه قول المتنبي في قصيدته التي يمتدح بها سيف الدولة عندما بدأ في بناء مدينة (مرعش)؛ إذ قال (من الطويل)⁽¹⁾:

فَأَضَحَّتْ كَأَنَّ السُّورَ مِنْ فَوْقُ بَدْوَهُ عَلَى الْأَرْضِ قَدْ شَقَّ الْكَوَاكِبَ وَالثُّرْبَا

وكانت رواية ابن جني في هذا البيت بضم القاف في لفظة (فوق) ورفع لفظة (بدؤه) فوافقت هذه الرواية ما جاء عند المعري⁽²⁾، وما جاء عند الإفليلي في شرحه ديوان أبي الطيب⁽³⁾، وهذه الروايات خلاف لما رواه الواحدي، في شرحه؛ إذ رواها بكسر القاف في (فوق) وجر لفظة (بدئه)⁽⁴⁾.

قال ابن جني شارحاً هذا البيت: "ضم (فوق) لأنها معرفة، فصارت غايةً بمنزلة (قبل) و(بعد) أراد من فوقه؛ أي من أعلاه، فلما حذف المضاف إليه بناه"⁽⁵⁾.

وقال ابن الإفليلي: "ضم آخر (فوق) لما وضعه موضع المعرفة، وقطعه عن الإضافة، التي هي أصله، وهي العلة في بناء (قبل) و(بعد) على الضم"⁽⁶⁾.

غير أن الواحدي زعم أن هذه الرواية لا تصح؛ فقال: "وروى ابن جني (فأضحت كأن السور من فوق بدؤه) بالرفع فيهما، قال أراد من فوقه، فلما حذف الهاء بناه على الرفع، وعلى هذه الرواية لا يستقيم لفظ ولا معنى"⁽⁷⁾.

إن المعنى الذي أنكره الواحدي يُفهم من شرح أبي العلاء للبيت؛ إذ قال: "فوق هاهنا غاية، والمعنى أنه وصف بناء هذا الموضع بالعلو، وأنه تنهى بانيه فكان أعلاه في السماء، وأسفله قد شق الأرض"⁽⁸⁾.

¹ البيت في الفسر، 234/1.

² ينظر: اللامع العزيري، ص 71.

³ ينظر: شرح معاني المتنبي، 31/2.

⁴ ينظر: شرح ديوان المتنبي، ص 478.

⁵ الفسر، 235/1.

⁶ شرح معاني شعر المتنبي، 32/2.

⁷ شرح ديوان المتنبي، ص 478.

⁸ اللامع العزيري، ص 71.

وهذا هو دأب أبي الطيب، الذي يعمد إلى المخالفة، والغريب، فكأن باني هذه المدينة قد بدأ ببناء السور من الأعلى إلى الأسفل، وكل ذلك مبالغة وتجاوز في الوصف لذلك البناء.

وقد تشبَّث ابن جني بروايته تلك، وراح يستشهد عليها بشواهد شعرية متعددة، من تلك الروايات من رواه عن شيخه أبي علي الفارسي في ذلك فقال: "وقرأت على أبي علي للشنفرى (من الطويل)⁽¹⁾:

إِذَا وَرَدَتْ أَصْدَرُهَا ثُمَّ إِنَّهَا
تَثُوبُ فَتَأْتِي مِنْ تُحَيْتٍ وَمِنْ عَلٍّ
وبدؤه ابتداءه"⁽²⁾.

وهذا الذي ذكره ابن جني عن شيخه هو نفسه ما نجده في كتب أبي علي؛ إذ إنه يرى أن لفظة (فوق) اسم متمكن، وليس هو مثل (عند)⁽³⁾.

وعلى أية حال نجد أن النحويين قد توسعوا في مفهوم الظرف، بصورة جعلتهم يتناولون كثيراً من الكلمات المتباعدة معنى ومبنى، والظروف -بوجه عام- تقع في إطار المبنيات غير المتصرفة، و"كما أن مَنْ، وما، وأي الموصولة، يتعدد معناها الوظيفي، فتترك الموصولية إلى الاستفهام أو الشرط، نجد مجموعات من الكلمات ذات المعاني المختلفة والمباني المختلفة -أيضاً- قد نسبها النحاة إلى الظرفية، وما هي بظروف من التقسيم"⁽⁴⁾.

ومن هذا المفهوم الواسع تعددت آراؤهم في إعراب الألفاظ التي تقع في كلامهم موقع الظرف، الذي يحوي الحدث، سواء أكان ظرفاً زمانياً أم ظرفاً مكانياً.

¹ البيت في ديوانه، ص 68.

² الفسر، 1/236.

³ ينظر: التعليقة، 1/103.

⁴ اللغة العربية معناها ومبناها، ص 119.

استعمال (لم) في موضع (ليس): ومن المواضع التي نجد فيها آراء أبي علي الفارسي

جليّة، ما ذكره ابن جني، عند شرحه قول المتنبي حين تشكّى من دُمِّلَ أصابه (من الوافر)⁽¹⁾:

إِذَا دَاءٌ هَفَا بُقْرَاطُ عَنْهُ فلم يُوجَدْ لِصَاحِبِهِ ضَرِيبٌ

إذ نجد أن حرف النفي (لم)، الذي يستعمله العرب للنفي والجزم وقلب زمن الفعل المضارع إلى الزمن الماضي، قد استعمله الشاعر في موضع الفعل الجامد الناقص (ليس) مما حدا بابن جني إلى تفسير ذلك بقوله: "واستعمل (لم) في موضع (ليس) بمضارعها إياها في النفي"⁽²⁾. زد على ذلك أن ابن جني قد ذهب إلى تأكيد طريقة المتنبي هذه، بذكره شواهد شعرية على ذلك، فقال: "قال الأعشى (من المتقارب)⁽³⁾:

أَجَدَّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ لَيْلَةً فَتَرَقَّدَهَا مَعَ رُقَادِهَا

فاستعمل (لم) في موضع (ما)⁽⁴⁾.

ثم راح يقوِّي هذا المذهب بذكر رأي شيخه أبي علي الفارسي، وما أنشده إياه في استعمال (لن) في موضع (ما)، من نحو ما ورد عن المزار بن سعيد الفقعسي (من الوافر)⁽⁵⁾:

أَجَدَّكَ لَنْ تَرَى بُثْعِيلَاتٍ وَلَا بَيْدَانَ نَاجِيَةً ذُمُولًا

"فاستعمل (لن) في موضع (ما) فهذا كله من كلام العرب، وكان الوجه أن ينصب (دَاءً) بفعل مضمر؛ لأن (إذا) تطلب الفعل وشبه منصوب، وهو كقولك: (عنه) فيجري مجرى قولك: إذا زيداً مررت به فأكرمه"⁽⁶⁾.

ويبدو أنه لا ضرورة -هنا- قد أُلجأت الشاعر إلى استعمال (لم) في موضع (ليس)، ومن ثم كان ينبغي له أن يسلك المسلك المتواتر عن العرب في ذلك.

¹ البيت في الفسر، 259/1.

² المرجع السابق، 260/1.

³ البيت في ديوانه، ص 269.

⁴ الفسر، 260/1.

⁵ البيت من شواهد التذييل والتكميل، 317/4، ضرائر الشعر، ص 281، خزائن الأدب، 279/2.

⁶ الفسر، 260/1.

والذي يظهر للبحث - كذلك - أن شاهد الأعشى الذي استشهد به ابن جني كان أوضح من الشاهد الشعري الذي أنشده إياه أبو علي الفارسي؛ لأن قول الأعشى، إنما حسن فيه استعمال (لم) في موضع (ما) أو في موضع (ليس)؛ لوجود بعد قرينة (فترقدها) الدالة على الاستقبال، وليست هي الحال - كذلك - فيما أنشده أبو علي؛ إذ خلا الشاهد من القرينة الدالة على الاستقبال، والأعشى في شاهده الذي أورده ابن جني مقدمًا على شاهد المرار الفقعسي إنما "أراد (ما تغتمض)؛ لأن (لم تغتمض) في موضع الحال، و(لم) لنفي الماضي، فالمناسبة لنفي الحال (ما) الموضوع لذلك" (1).

حذف ضمير (الهاء) اسمًا ل (إن) وأخواتها: نص جمهور النحويين على عدم جواز حذف اسم (إن) الثقيلة؛ ليفرقوا بينها وبين (إن) المخففة، التي ورد فيها الحذف عن العرب كثيرًا، وفي هذا يقول ابن مالك (من الرجز) (2):

وإن تُخَفَّفَ أن فاسمها استكن والخبر أجعل جُمْلَةً من بعد أن

وهذا المذهب هو ما ذكره ابن جني عند شرحه بيت المتنبي، الذي في قصيدته التي يرثي بها محمد بن إسحاق التنوخي (من الطويل) (3):

أَلَيْسَ عَجِيبًا أَنْ بَيْنَ بَنِي أَبِي لِنَجْلِ يَهُودِي تَدِبُّ الْعُقَارِبِ

فقال: "وأراد (أنه) بين بني أبي، فحذف (الهاء) ضرورةً، ومثله من أبيات الكتاب من قول الراعي (من الطويل):

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ وَإِنْ كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعَا

يريد فلو أنه حُقَّ" (4).

¹ المقاصد النحوية، 648/3.

² المرجع السابق، 397/2.

³ البيت في الفسر، 263/1.

⁴ المرجع السابق.

آراء أبي علي الفارسي النحوية من خلال كتاب (الْفَسْر)، لابن جني

غير أن شواهد متعددة قد وردت عن العرب في حذف اسم (إِنَّ) الثقيلة مع كونه ضمير شأن محذوفاً، في غير ما ضرورة، من ذلك قوله ﷺ "إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون"⁽¹⁾.

ونص على ذلك سيبويه بقوله: "وروى الخليل -رحمه الله- أن ناساً يقولون: إن بك زيد مأخوذ، فقال: هذا على قوله: إنه بك زيد مأخوذ"⁽²⁾.

وقد استطرد ابن جني في توضيح هذه المسألة، وأن حذف اسم الناسخ، لم يكن حصراً في (إِنَّ)، واسمها ضمير الشأن، بل إن الحذف قد جاء في أخوات (إِنَّ)، من ذلك ما أنشده إياه شيخه أبو علي الفارسي، ليزيد بن الحكم بن أبي العاص (من الطويل)⁽³⁾:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي

فقال: "يريد: فليته أو فليتك، وأنشدنا أبو علي أيضاً (من الطويل):

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلْتَ نَاعِمِي بِال

أراد فليتك، وقال الفراء في قولهم: إن في الدار قام زيد، الظرف يقوم مقام اسم (إن)، والفاعل يسد مسد خبرها؛ فكأنه لا ضرورة فيه عنده، وهو عندنا نحن ضرورة لا غير"⁽⁴⁾.

وهو الأمر الذي أكده أبو علي الفارسي في موضع آخر من مؤلفاته، فبعد أن استعرض هذه الشواهد الشعرية، قال: "فإن ذلك من الضرورات في الشعر للحاجة إلى إقامة الوزن، وهو يجيء على تقدير الحذف لاسم (إن) المنصوب"⁽⁵⁾.

وقد زعم بعض النحويين أن اسم (ليت) في بيت يزيد بن الحكم، لم يكن محذوفاً، وأن لفظة (كفافاً) يصح أن تعرب اسماً لـ(ليت)⁽⁶⁾.

¹ إرشاد الساري، 19/3.

² الكتاب، 134/2.

³ البيت من شواهد المسائل البصريات، ص 287، التذييل والتكميل، 60/5، خزانة الأدب.

⁴ الفسر، 365/1.

⁵ المسائل العسكرية، ص 64، ينظر: الإيضاح العضدي، ص 122.

⁶ ينظر: التذييل والتكميل، 60/5، وخزانة الأدب، 472/10.

ورد ابن الشجري هذا الزعم بقوله: "فإن قلت: هل يجوز أن تنصب (كفأفاً) بليت، وتجعل (كان) مستغنية بمرفوعها؛ بمعنى حدث ووقع، وتخبر بالجملة التي هي كان وفاعلها عن (كفأفا)؟ قيل إن ذلك لا يصح، لخلو الجملة التي هي كان ومرفوعها من عائد على (كفأفا)، فلو قلت: ليت زيد قام عمرو، لم يجوز لعدم ضمير في اللفظ وفي التقدير، راجع على اسم ليت، فإن قلت: إليه أو معه، أو نحو ذلك، صحَّ الكلام" (1).

حذف (أن) مع صلتها: وهذا موضع آخر من المواضع التي نجد فيها آراء أبي علي الفارسي، كما أثبتتها تلميذه ابن جني، فعند تفسيره قول أبي الطيب في قصيدته، التي يمدح بها أبا الحسن المغيث بن علي بن بشر العجلي (من البسيط): (2)

تَوْقَهُ فَمَتَّى مَا شِئْتَ تَبْلُوهُ فَكُنْ مُعَادِيَهُ أَوْ كُنْ لَهُ نَشَبًا

ذكر ابن جني أن الفعل (تبلوه) منصوب بأن مضمر، والتقدير عنده وعند من يذهب مذهبه (أن تبلوه)، وهي مسألة خلافية بين النحويين، فبعضهم يجوز أن تعمل (أن) النصب في الفعل المضارع مع الحذف ومن دون البدل، وبعضهم لا يجوز ذلك (3). وقد استدلل ابن جني على جواز نصب الفعل بأن المحذوفة بقول طرفة بن العبد (من الطويل) (4):

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُحْلِدِي؟

وقال: "أراد (أن أحضر)، فحذف أن، ودلَّ عليها بما عطفه عليها من قوله (وأن أشهد)، وبيت المتنبي لم يُعطَف فيه؛ إلا أنه معلوم أن الفعل لا يقع بعد شئت هذا الموقع إلا و(أن) مرادة هناك" (5).

¹ أمالي ابن الشجري، 1/280.

² البيت في الفسر، 1/384.

³ ينظر: الإنصاف، 2/456.

⁴ البيت في ديوانه، ص. 33.

⁵ الفسر، 1/385.

آراء أبي علي الفارسي النحوية من خلال كتاب (الْفَسْر)، لابن جني

وأكد ابن جني هذا الأمر، وأن الحذف يكثر في كلام العرب، وأن استعماله صحيح، وليس بخطأ؛ لأن العرب قد تحذف بعض الكلام، وهي تعرف ما تعنيه من هذا الحذف⁽¹⁾.
زد على ذلك أهفي تقييده هذا يستند إلى رأي شيخه أبي علي في هذه المسألة، فقال: "ورأيت أبا علي يستسهل حذف (أن)، ويزعم أن أصحابنا قد أنسوا به، قال: ألا تراهم لم يجيزوا انتصاب غير ب(أعبد) في قوله تعالى: (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) [الزمر، 64] قال: لأن أعبد كأنها صلة (أن)، ومحال تقديم الصلة على الموصول، ألا تراهم قد أرادوا (أن) وقدروها؛ لأن الكلام يقتضيها؟ فذلك بيت المتنبي ظاهر لفظه يقتضي (أن) كأنه قال: متى شئت أن تبلوه"⁽²⁾.

إن الذي أكده ابن جني -آنفاً- قد جاء موافقاً للكوفيين في مذهبهم الذي يجيز انتصاب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة، ومذهبه هذا أخذه عن شيخه أبي علي، غير أن البحث وقف على رأي لأبي علي الفارسي خلاف ما أكده تلميذه، ذلك ما ذكره أبو علي نفسه في أحد مؤلفاته مستقبلاً هذا المسلك؛ إذ يقول: "وأخبرني أبو بكر عن أبي العباس، عن أبي عثمان، قال: أخبرني ابن قطرب عن أبيه أن سمع من العرب من يقول: ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى... بنصب (أحضر) على إضمار (أن)، وهذا قبيح، ألا ترى أن (أن) لا تكاد تعمل مضمرة حتى تثبت عنها عوضاً نحو: (الفاء أو الواو) تُعطف على اسم"⁽³⁾.
ويظهر للبحث أن أبا علي الفارسي ملتزم مذهب أصحابه البصريين في هذه المسألة؛ وليس الأمر، كما زعم تلميذه ابن جني.

أفعل التفضيل: تستعمل العرب صيغة (أفعل) لتفاضل بين الأشياء، وتمييزها؛ وإذا استعملت صيغة (أفعل) التفضيل مصحوبة بحرف الجر (من) فإن حرف الجر (من) يفيد ابتداء الغاية، فإذا قلت: زيد أفضل من عمرو فمعناه أن ابتداء فضله في الزيادة من عمرو، أو

¹ ينظر: المرجع السابق، 386/1.

² المرجع السابق، 387/1.

³ المسائل العسكرية، ص 99.

يكون معناه: يزيد فضل زيد مبتدأ من عند عمرو⁽¹⁾، غير أن المتنبي قد خالف هذا القياس النحوي، ففصل بين حرف الجر (من) وبين (أفعل) التفضيل، وقد جاء ذلك في قصيدته التي امتدح بها كافورًا الأخشيدي فقال (من البسيط)⁽²⁾:

كَمْ زُورَةٌ لَكَ فِي الْأَعْرَابِ خَافِيَةٌ أَدَهَى وَقَدْ رَقَدُوا مِنْ زُورَةِ الذِّيبِ

قال ابن جني: "وأراد أدهى من زورة الذيب، ففصل بينهم بقوله: وقد رقدوا، وليس بمنكر؛ لأن الواو وما بعدها في موضع نصب بـ(أدهى) فلم يفصل بينهما بأجنبي، وإذا جاز تقديم (من) على (أفعل) كان الفصل بغير الأجنبي، أيضًا أجوز"⁽³⁾.

وفي حقيقة الأمر لم يكن المتنبي بدعًا من الشعراء الذين خالفوا هذا القياس؛ إذ سبقه في ذلك ذو الرمة غيلان بن عقبة (ت117هـ) وقال (من الطويل)⁽⁴⁾:

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وقال—أيضًا—جرير بن عطية التميمي (ت110هـ) (من الطويل)⁽⁵⁾:

إِذَا سَايَرْتُ أَسْمَاءَ يَوْمًا ظَعَائِنَ فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعَائِنِ أَمْلَحُ

ونجد أن الشاعرين قد قدما حرف الجر والمفضول على (أفعل) التفضيل، في غير استفهام وفي غير ضرورة.

وكان لمخالفة القياس هذه مناسبة أن يذكر لنا ابن جني شاهدًا من الشواهد، التي تلقاها مشافهة من شيخه، فقال: "وأنشدني أبو علي، للفرزدق (ت114هـ) (من الطويل):

وَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبُ

يريد: أطيب منه، فقدم (منه)"⁽⁶⁾.

¹ يُنظر: المقتضب، 44/1.

² البيت في الفسر، 537/1.

³ المرجع السابق.

⁴ البيت في ديوانه، ص539.

⁵ البيت في ديوانه، ص835.

⁶ الفسر، 537/1.

وقد نقل لنا ابن مالك (ت. 672هـ) أن مسألة تقديم (من) الجارة على المفضول من المسائل المهملة بين النحويين، وقال: "ويجب تقديم (من) والمفضول إن كان اسم استفهام، أو مضافاً إليه، نحو: مَنْ أنت أحلم، ومن أيّ رجل أنت أكرم... ومن وجه من وجهك أجمل، ذكر هذه المسألة أبو علي في التذكرة، وهي من المسائل المغفول عنها، فإن كان المفضول غير ذلك لم يجز تقديمه إلا في نادر من الكلام"⁽¹⁾.

ويظهر أن أبا علي الفارسي قد تكلم في هذه المسألة في غير كتاب من كتبه، وإن كان في بعض المواضع لا يميز هذا التقديم، فقال: "ألا ترى أنك لا تجيز (من أنت أفضل) ولا (من أفضل أنت؟) فتقدم الجار عليه؛ لضعفه أن يعمل فيما تقدمه، فإذا لم يعمل فيما كان متعلقاً بحرف جر إذا تقدم، مع أن ما يكون متعلقاً بحرف الجر قد يعمل فيه مالا يعمل في غيره نحو: (هذا مارٌّ بزیدِ أمس)، و(هذا مُعطٍ لزيدِ أمس درهماً)؛ فلأن لا يعمل فيما يتعلق بحرف الجر، مما يشبه المفعول به أولى"⁽²⁾.

الحمل على المعنى: الحمل على المعنى من القضايا الرئيسية، التي تكلم فيها النحويون كثيراً، وهي "أن يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما"⁽³⁾.

وهذه الطريقة التي يتخذها العرب في كلامهم قد استحسناها غير واحد من النحويين واللغويين على السواء⁽⁴⁾.

وقد رأينا أبا الطيب المتنبي يسلك هذا المسلك، بل يولع به كثيراً، من ذلك ما جاء في قصيدته التي يمدح بها كافوراً؛ إذ قال (من الطويل)⁽⁵⁾:

وَأَنْتَ الَّذِي رَبَّيْتَ ذَا الْمَلِكِ مُرْضِعًا وَلَيْسَ لَهُ أُمٌّ سِوَاكَ وَلَا أَبٌ

¹ شرح التسهيل، 54/3.

² المسائل الحلبيات، ص 117، وينظر: المسائل البصريات، ص 543.

³ مغني اللبيب، ص 884.

⁴ ينظر: الكتاب، 319/2، المقتضب، 298/2.

⁵ البيت في الفسر، 576/1.

غير أن ابن جني قد أخذ عليه في هذا الموضع فقال: "الوجه أن يقال: وأنت الذي ربّي ذا الملك، ليعود ضمير (الذي) إليه على لفظة الغيبة؛ لأن (الذي) إنما وقع في الكلام توصلاً إلى وصف المعارف بالجميل؛ فكأنه قال: أنت الملك الذي ربّي، والإنسان الذي ربّي، ولكن جاز (ربيت) لما تقدم (أنت) لحمله على المعنى، وهو ضعيف مع ذلك" (1).

وشدد ابن جني في هذه المسألة؛ إذ نقل لنا كلاماً للمازني يكاد يرفض هذا الأسلوب ويرده؛ فقال: "قال أبو عثمان: ولولا أننا سمعناه من الثقة لرددناه، ولم نقبله" (2)، لكن هذا الأسلوب هو ديدن أبي الطيب، ودأبه؛ سواء أقبله النحويون أم لم يقبلوه، فهو الذي يقول (من البسيط) (3):

أَنَا الَّذِي نَظَرُ الْأَعْمَى إِلَى أَدْبِي وَأَسْمَعْتُ كَلِمَاتِي مَنْ بِهِ صَمَمٌ

وهو الذي يقول أيضاً (من الطويل) (4):

كَرِيمٌ مَتَى اسْتَوْهَبْتَ مَا أَنْتَ رَاكِبٌ وَقَدْ لَقَحْتَ حَرْبٌ فَإِنَّكَ نَازِلٌ

وقد استقرى ابن فروجة شعر المتنبي كله، فوجده لا يترك هذا المذهب في كل ما مدح به (5).

ومما يقوي مذهب المتنبي ما أنشده أبو الفتح نفسه نقلاً عن شيخه أبي علي الفارسي لسالم ابن دارة الغطفاني (من الرجز) (6):

يَا أَبْجَرَ بَنٍ أَبْجَرَ مَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعَا

قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسَاتَا

قال ابن جني بعد الاستشهاد بالرجز: "يريد: أنت الذي طلق" (7).

¹ المرجع السابق.

² الفسر، 576/1.

³ المرجع السابق، 375/3.

⁴ المرجع السابق، 842/2.

⁵ ينظر: الفتح علي أبي الفتح، ص 127.

⁶ الرجز في: الفسر، 577/1، شرح المفصل، 326/1، المقاصد النحوية، 1711/4.

⁷ الفسر، 577/1.

آراء أبي علي الفارسي النحوية من خلال كتاب (الْفَسْر)، لابن جني

ويبدو أن هذا الأسلوب قد تواتر عن العرب استعماله، وجاء التنزيل القرآني مُقرّاً لهم على ذلك، ومُثبتاً أسلوبهم هذا، من ذلك قوله تعالى: (هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ) [الحج، 19]؛ إذ نجد أن الخصم "مصدر وأريد به هنا الفريق، فلذلك جاء اختصموا مُراعاة للمعنى؛ إذ تحت كل خصم أفراد"⁽¹⁾.

ومن ذلك -أيضاً- قوله تعالى: "أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصَرُّكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ" [الملك، 20] فجملة ينصركم نعت (جند) وهو محمول على اللفظ، و"لو جمع على المعنى لجاز"⁽²⁾.

وغيره كثير في شعر العرب ونثرهم؛ وكأني بابن جني وهو يستعرض الشواهد الشعرية، التي توافق ما ذكره له شيخه أبو علي، ويريد أن يعترض عليها وعلى طريقة المتنبي التي توافق هذا الأسلوب العربي فيقول: "وكلمت المتنبي غير مرة في هذا، فاعتصم بأنه إذا أعاد الذكر على لفظ الخطاب كان أبلغ وأمدح من أن يرده على لفظ الغيبة؛ لأنه لو قال: وأنت الذي ربّي ذا الملك لعاد الضمير من (ربّي) على لفظ الغيبة، وإذا قال (ربيت) فقد خاطبه، فكان أبين؛ ولعمري إنه كما قال"⁽³⁾. ومع ذلك الإقرار الذي أقره ابن جني للمتنبي، ولشيخه أبي علي الفارسي باستعراض شواهد وإنشادها، إلا أنه قد بقي في نفسه ما بقي؛ لأنه يرى في ذلك مخالفة لمنهج البصريين النحوي، الذي تشرّبه منذ نعومة أظفاره، إذ يقول: "ولكن الحمل على المعنى عندنا لا يَسُوغُ في كل موضع ولا يحسن، والوجه ما ذكرته لك"⁽⁴⁾.

الفصل بين الموصول وصلته: أجاز النحويون الفصل بين الصلة وموصولها بالجمل الاعتراضية والحالية، وجمل القسم والنداء، وعلة ذلك الجواز أن هذا لا يُعد من الفصل بالأجنبي؛ لأن ذكر الجملة المعترضة أو القسم يؤدي عندهم إلى تقوية المعنى⁽⁵⁾.

¹ البحر المحيط، 495/7.

² تفسير النسفي، 515/3.

³ الفسر، 579-578/1.

⁴ المرجع السابق، 579/1.

⁵ ينظر: شرح التسهيل، 375/2.

وقد أورد لنا ابن جني شاهداً شعرياً في جواز الفصل، أنشده إياه شيخه أبو علي الفارسي، جاء ذلك عند شرحه قول المتنبي في قصيدته، التي امتدح بها سيف الدولة، حين أراد غزو (خرشنة) وقد أعاقه عن دخولها الثلج وكثرة الشتاء، فقال (من الطويل)⁽¹⁾

وَأَشْقَى بِلَادِ اللَّهِ مَا الرُّومُ أَهْلُهَا بِهِذَا وَمَا فِيهَا لِمَجْدِكَ جَا حِدُ

قال ابن جني: "أراد: وَأَشْقَى بِلَادِ اللَّهِ بهذا ما الروم أهلها، والوجه ألا يقال: إنه فصل بين الموصول وصلته بالخبر الذي هو (ما) الروم أهلها، ولكنه علّق (الباء) بمحذوف يدل عليه المبتدأ، كأنه قال: شقوا بهذا، ومثله قول الشاعر: أنشده أبو علي، عن أبي زيد (من الوافر):

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُتَوِّبُ قَالَ: يَا لَا⁽²⁾

والذي يظهر أن الشاهد الذي استدل به ابن جني على جواز الفصل بين الصلة وموصولها، ليس واضحاً في قول الفرزدق السابق، فالفصل الذي يظهر في البيت الشعري هو فصل بين (أفعل التفضيل) (خير) وبين (من) الجارة، التي تلحقه عند التنكير، والأصل أن يقول الشاعر: (نحن خير منكم) غير أنه خالف هذه السمة العربي في سبك الجمل، فقدم الخبر (خير) وأخر المبتدأ (نحن)، وفصل بين أفعل التفضيل، وحرف الجر، وقد خرّج أبو الحسن ابن خروف هذه المسألة تحريجاً آخر بتقدير: (نحن) توكيد للضمير المستتر في لفظة (خير) ولفظة (خير) قدرها خبراً لمبتدأ محذوف، والكلام عنده: "نحن خير نحن، كما تقول: أنت قائم أنت"⁽³⁾.

وناقش ابن هشام هذا الشاهد الشعري فقال: "ومن المشكل قوله: (فخير نحن عند الناس منكم) لأن قوله (نحن) إن قدر فاعلاً لزم إعمال الوصف غير معتمد، ولم يثبت، وعمل (أفعل) في الظاهر في غير مسألة الكحل، هو ضعيف، وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به،

¹ البيت في الفسر، 799/1.

² الفسر، 800/1.

³ التذييل والتكميل، 275/3.

آراء أبي علي الفارسي النحوية من خلال كتاب (الْفَسْر)، لابن جني

وهو أجنبي بين (أفعل) و(من)، وخرجه أبو علي وتبعه ابن خروف على أن الوصف خبر ل(نحن) المذكورة، تأكيد للضمير في (أفعل)"⁽¹⁾. وهذا الذي ذكره ابن خروف وابن هشام، نجد ابن جني قد أغفله، ولم يذكر لنا ما ذهب إليه شيخه من تقدير في هذا الشاهد.

عمل (بَلَّه) على الفعلية أم المصدرية: لفظ (بَلَّه) من الألفاظ التي استوقفت النحويين كثيراً؛ إذ وجدوا أن هناك ألفاظاً فيها من خصائص الأسماء وعلاماتها، غير أن معانيها تدل على الأفعال وأزمنتها؛ لذلك سمّوها (أسماء أفعال)، وهذه اللفظة التي نحن بصدد الحديث فيها وردت في قصيدة للمتنبّي يمدح بها عليّ بن محمد بن سيّار التميمي، فيقول (من الطويل)⁽²⁾:

أَقْلُ فَعَالِي بَلَّه أَكْثَرُهُ بَحْدُ وَذَا الْجِدُّ فِيهِ نِلْتُ أَوْ لَمْ أُنَلْ جَدُّ

ويقرر النحويون أن (بَلَّه) يأتي على ضربين: اسم فعل، ومصدر، وأن كليهما بمعنى (الترك)، فإذا كانت اسماً للفعل كانت بمعنى (دَعَّ)، وانتصب ما بعدها على المفعولية، وإن كانت مصدرًا أضيف ما بعدها إليها، نحو قولهم: بله زيدًا، كما يضاف المصدر إلى معموليه، نحو قوله تعالى: "فَضْرَبَ الرَّقَابَ" [محمد، 4]⁽³⁾.

وقد ذكر ابن جني هذه الأوجه عند تفسيره بيت المتنبّي آنفًا، فقال: "كان المتنبّي يقول (أكثره) و(أكثره) جرًّا ونصبًا، إلا أن النصب أجود؛ لأن (بَلَّه) اسم، سُمّي به الفعل كما تقول: رويدًا زيدًا، وحيهل الثريد؛ أي: انتظر زيدًا، وأت الثريد، وكذلك (بَلَّه) أكثره، في معنى (دع أكثره)، وهو اسم (دع) كما أن (صه) اسم اسكت، و(مه) اسم اكفف"⁽⁴⁾.

¹ مغني اللبيب، ص 581.

² البيت في الفسر، 1/978.

³ ينظر: شرح المفصل، 41/3، ارتشاف الضرب، 3/1554.

⁴ الفسر، 1/978-979.

ويرجح ابن جني توجيه النصب فيما بعد (بَلَّة) على الجر؛ لأنه يرى أن النصب أقوى؛ "لأنه لو كان (بَلَّة) مصدرًا لوجد فعله، ولسنا نعرف له تصريحًا، فينبغي أن يكون غير مصدر، بمنزلة (صه) و(مه) و(إيه) و(عاء) و(جاء)، وإنما جوزنا فيه الجر على أن يكون (بله) مصدرًا؛ لأننا قد وجدنا مصادر لا أفعال لها، نحو: (ويل) و(ويح) و(ويس)"⁽¹⁾.

والمهم - في هذه المسألة - يكمن فيما رواه ابن جني عن قطرب، الذي يجوز ارتفاع الاسم بعد (بَلَّة) وهو الأمر الذي رده أبو علي الفارسي على لسان تلميذه ابن جني، إذ قال: "وأجاز قطرب فيما بعد (بَلَّة) الرفع على معنى: فكيف زيد؟ ودفعه أبو علي، وقال: لأنه لا رافع له هاهنا، وإنما معناه: كيف، وليس إعرابه كذلك، ألا ترى أنه إذا جُرَّ فإنما معناه أيضًا: كيف؟ فقد علمت أنه ليس إعرابه على معناه"⁽²⁾.

ويجد البحث ما يقوي هذا النقل عن أبي علي، في بعض مؤلفاته؛ إذ قال: "وقال أبو زيد: إن فلاتًا لا يطيق أن يحمل الفهر، فمن بله أن يأتي بالصخرة! يقول: لا يطيق أن يحمل الفهر، فكيف يطيق حمل الصخرة؟ وقال: وبعض العرب يقول: من بهل أن يحمل الصخرة، فقلب"⁽³⁾.

استعمال المحدث للضرورة: ومن الآراء التي نقلها ابن جني عن شيخه أبي علي، ما ذكره ابن جني في حديثه عن اتساع العرب في كلامها، مؤكدًا أن "كلَّ مَنْ تكلم باللغة العربية جاز له ما يجوز لأهلها، قديمًا كان أو محدثًا"⁽⁴⁾. وقال: "وسألت أبا علي، قلت: هل يجوز لمحدث أن يأتي في شعره من الضرورة بمثل ما أتى في أشعارهم؟ فقال: نعم؛ لأن هذا شعر كما أن ذاك شعر، وكما يجوز أن يؤتى في النثر بما أتوا به، فكذلك يجوز في النظم أيضًا"⁽⁵⁾.

¹ المرجع السابق، 980/1.

² المرجع السابق، 981/1.

³ شرح الأبيات المشككة، ص 26.

⁴ الفسر، 598/2.

⁵ المرجع السابق، 599/2.

وفي حقيقة الأمر أن هذه المسألة ليست على إطلاقها؛ كما ذهب إلى ذلك ابن جني وشيخه أبو علي؛ إذ إننا نجد بعض النقاد قد أخذوا على ابن جني، أنه كان يتتبع شواذ اللغة، وأنه لم يترك من تلك الشواذ شيئاً إلا جاء به وخلطة بالمشهور المتواتر، من دون أن ينبّه عليه؛ فقد كان فسرّه مشحوناً بالنقل عن أبي زيد وأبي مسحل، وأبي عمرو الشيباني، وغيرهم ممن كتب في نوادر اللغة.

وخير دليل على تلك المآخذ التي أخذت على ابن جني وشيخه أبي علي الفارسي ما جاء من تعليقات لأحد معاصري ابن جني، وأحد معاصري المتنبي؛ إذ نقل لنا محقق كتاب الفسر، الدكتور رضا رجب بعض التعليقات التي تنسب إلى (الوحيد المغربي)، وهو أبو طالب سعد بن علي البغدادي (ت385هـ) عالم باللغة والنحو، وكان مشغولاً بالكشف عن عيوب شعر المتنبي، ومولعاً بانتقادات ابن جني وشيخه أبي علي الفارسي.

كان الوحيد البغدادي يرى أن إقدام الشاعر على استعمال الضرورات، يعد ضعفاً في لسانه، وركاكة في أسلوبه، ولا يجوز —عنده— أن يزيد الشاعر المحدث على الضرورات التي لجأ إليها المتقدمون، مما قصره من ممدود له أن يقصره، وما حذفه فله أن يحذفه، ولا يُحدث هو شيئاً من عنده؛ حتى لا يكون ذلك مسوغاً إلى فساد اللغة ومحو أثرها⁽¹⁾.

ففي تعليقه على قول ابن جني في جواز حذف ياء النداء للضرورة قال: "مَنْ اعتمد على أن يأتي في شعره بكل ما يجوز، لا يُخطب بحمده تلك الخطبة العظيمة... وإنما أراد صاحب الكتاب أن يعلم الناس سوء نقده للشعر"⁽²⁾.

وفي موضع آخر من إطرء ابن جني للمتنبي يقول الوحيد: "وما لهذا الرجل الفاضل عيب عند هؤلاء السقطة الجهّال وذوي النذالة والسُّفّال إلا أنه متأخر محدث، وهل هذا لو عقلوا إلا فضيلة له، ومنبهة عليه؛ لأنه جاء في زمن يُعقم الخواطر، ويصدئ الأذهان"⁽³⁾.

¹ ينظر: المرجع السابق، 247/2.

² هامش الفسر، 247/2.

³ المرجع السابق، هامش، 16/1.

وقال الوحيد معنفاً ابن جني فيما نقله الدكتور رضا رجب: "إن الزمان الذي قد ذمته، قد عمل فيك شره، وأجال في علمك سحره، حتى سببت الناس في كتابك سب العوام والأراذل وإنما تريد نصرة صاحبك بالحجة لا بالشتيمة والغلبة"⁽¹⁾.

وعندما أنشد ابن جني لشيخه أبي علي ميمية المتنبي التي مطلعها (من البسيط)⁽²⁾:

وَأَحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمْ...

ذكر أن أبا علي "جعل يستحسنها، فلما وصلت إلى قوله:

وَشَرُّ مَا قَنَصْتُهُ رَاحَتِي قَنَصٌ شُهِبَ الْبُرَادُ سَوَاءً فِيهِ وَالرَّخْمُ

فلم يزل يستعيده مني إلى أن حفظه، وقال: ما رأيت رجلاً قال في معناه مثله، فلو لم يكن له من الفضيلة إلا قول أبي علي هذا فيه لكفاه؛ لأن أبا علي مع جلالته قدره في العلم ونباهة محله، واقتدائه بسنة أهل الفضل من قبله لم يكن ليطلق هذا القول عليه إلا وهو مستحق له عنده، فماذا يتعلق به من غضٍّ أهل النقص منه"⁽³⁾.

ثم تعقّب الوحيد قول ابن جني هذا؛ فقال: "والعجب العجب لهذا الرجل الذي قلّد أبا علي تفضيل هذا الرجل وتقبّله منه هذا التقبّل، ويريد من الناس أن يقلدوه تفضيله، ويجروا على سبيله... النقد لا يحتاج إلى التقليد، ولا تساوي الحكايات عند النقد شروى فتيل، فأربع على ظلعك، وأبقِ إن شئت على نفسك، فقد فضحتنا بهذه الحكاية، وكشفت منها ما كان مستوراً"⁽⁴⁾.

¹ المرجع السابق، هامش، 17/1.

² البيت في الفسر، 368/3.

³ المرجع السابق، هامش، 10/1.

⁴ المرجع السابق، الهامش 10/1.

الخاتمة:

خلص هذا البحث إلى بعض النتائج العلمية التي يمكن إيجازها في الآتي:

- 1- يرى البحث أن الشرح الكبير (الفسر) كتاب مليء الآراء النحوية والصرفية؛ التي نسبها أبو الفتح عثمان بن جني إلى شيخه أبي علي الفارسي.
- 2- تبين للبحث الأثر الكبير الذي أحدثه أبو علي الفارس في تلميذه ابن جني؛ فلا يكاد يشرح بيتاً للمتنبي إلا واستشهد برأي شيخه؛ كذكر شاهد شعري من الشواهد التي سمعها من أبي علي.
- 3- ظهر للبحث -من خلال ما نقله ابن جني- أن أبا علي الفارسي قد خالف جمهور النحويين في تصرف بعض الظروف، التي نصّوا على عدم تصرفها؛ كتصرف الظرف (وَسْطَ)
- 4- تبين للبحث أن ابن جني -أحياناً- يأتي بشواهد شعرية تقوية لمذهبه في الشرح، تكون هذه الشواهد أصرح، وأوضح من الشواهد التي ينسبها إلى شيخه أبي علي؛ كما فعل عند الاستشهاد على استعمال (لن) في موضع (لا).
- 5- ظهر للبحث أن بعض الآراء النحوية، التي ينسبها ابن جني إلى شيخه أبي علي، غير دقيقة؛ إذ نجد في كتب أبي علي نفسه، خلاف ما ذكره تلميذه في الفسر، على نحو ما فعل في مسألة إعمال (أن) المصدرية، محذوفةً من غير بدل، فقد ذكر ابن جني أن الفارسي يوافق الكوفيين في إعمالها كذلك، في أن أبا علي في مسائله العسكرية، يستقبح ذلك الحذف.
- 6- غالباً ما يكتفي ابن جني بذكر الشواهد الشعرية، التي رواها له شيخه أبو علي، ولا يناقش شيخه فيما ذهب إليه، ويأخذ هذه الشواهد مأخذ التلميذ الذي يقبل.

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

- 01- أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية، وآثاره في القراءات والنحو، للدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلي، ط.3، جدة، دار المطبوعات الحديثة، 1989م.
- 02- إبراهيم بن محمد الإفليلي (ت.441هـ)، شرح معاني شعر المتنبي، تح. د. مصطفى عليان، ط.1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1412هـ.
- 03- ابن عصفور علي بن الحسن (ت.669هـ)، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط.1، بيروت، دار الأندلس للطباعة والنشر، 1980م.
- 04- ابن هشام اللخمي (ت.577هـ)، شرح الفصح، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، ط.1، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع، 1988م.
- 05- ابن يعيش (ت.643هـ)، شرح المفصل، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001م.
- 06- أبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت.577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحמיד، بيروت، دار الفكر، د.ت.
- 07- أبي البركات عبدالله بن أحمد النسفي (ت.710هـ)، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) تحقيق: يوسف علي بدوي، ط.1، بيروت، دار الكلم الطيب، 1998م.
- 08- أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت.285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط.2، القاهرة، دار الفكر العربي، 1997م.
- 09- أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت.285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط.2، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1994م.
- 10- أبي العلاء المعري (ت.449هـ)، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، تحقيق: محمد سعيد المولوي، ط.1، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1429هـ.
- 11- أبي الفتح عثمان بن جني (ت.392هـ)، الخصائص، تح. محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1956م.
- 12- أبي الفتح عثمان بن جني (ت.392هـ)، المختضب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1994م.
- 13- أبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم (ت.385هـ)، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط.2، بيروت، دار المعرفة، 1997م.
- 14- أبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت.180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط.2، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988م.
- 15- أبي بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري (ت.328هـ)، شرح القوائد الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام هارون، ط.2، القاهرة، دار المعارف، 1963م.
- 16- أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت.207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلي، ط.3، بيروت، عالم الكتب، 1983م.
- 17- أبي علي الفارسي (ت.377هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض حمد القوزي، دون بيانات النشر.
- أبي علي الفارسي (ت.377هـ)، المسائل البصريات، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، ط.1، القاهرة، مطبعة المدني، 1985م.
- 18- أبي علي الفارسي (ت.377هـ)، المسائل الحلييات، تحقيق: د. حسن هندواي، ط.1، دمشق، دار القلم، 1987م.

- 19- أبي علي الفارسي (ت.377هـ)، المسائل العسكرية، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، ط.1، عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2002م.
- 20- أبي علي الفارسي (ت.377هـ)، شرح الأبيات المشككة الإعراب، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط.1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988م.
- 21- أبي محمد جمال الدين عبد الله بن هشام (ت.761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك، ط.6، دمشق، دار الفكر، 1985م.
- 22- أحمد بن محمد الخفاجي (ت.1069هـ)، شرح درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عبدالحفيظ فرغلي، ط.1، بيروت، دار الجليل، 1996م.
- 23- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأبي بكر أحمد بن محمد القسطلاني (ت.923هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1996م.
- 24- أمالي ابن الشجري، لأبي السعادات هبة الله ابن الشجري (ت.542هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط.1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1991م.
- 25- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت.624هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط.1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1986م.
- 26- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت.377هـ)، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فوهود، ط.1، كلية الآداب جامعة الرياض، 1969م.
- 27- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي (ت.745هـ)، راجعه: صديقي محمد جميل، ط.1، بيروت، دار الفكر، 1992م.
- 28- بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت.855هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح. د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق، د. عبدالعزيز محمد فاخر، ط.1، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2010 م.
- 29- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت.255هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.7، 1998م.
- 30- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت.911هـ)، همع الموامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م.
- 31- جلال الدين محمد بن مالك (ت.672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط.1، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر، 1990م.
- 32- ديوان الشنفرى (ت.70، ق.هـ)، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، ط.2، بيروت، دار الكتاب العربي، 1996م.
- 33- ديوان الفرزدق (ت.110هـ)، شرحه وقدم له: علي فاعور، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987م.
- 34- ديوان المتنبي، شرح الإمام العلامة الواحدي، تحقيق: (فريدترش ديتريشي)، طبعة برلين، 1861م.
- 35- ديوان جرير (ت.110هـ)، ط.1، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، 1986م.
- 36- ديوان ذي الرُّمة (ت.117هـ)، شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه، وفهارسه، مجيد طراد، ط.2، بيروت، دار الكتاب العربي، 1996م.
- 37- ديوان طرفة بن العبد (ت.60.ق.هـ)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، ط.1، بيروت، دار المعرفة، 1424هـ.
- 38- ديوان قيس بن الملوح (ت.68هـ)، تحقيق: يسري عبدالغني، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1999م.

- 39- رضي الدين الاسترأبادي (ت.686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي (ت.1093هـ)، حققهما وضبط غريبهما: محمد نور الحسين، محمد الزفاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط.2، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1358هـ.
- 40- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت.392هـ)، تحقيق: حسن هنداي، ط.1، دمشق، دار القلم، 1985م.
- 41- شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي (ت.626هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق: إحسان عباس، ط.1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1414 هـ.
- 42- الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط.1، مكة المكرمة، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، 2005م.
- 43- صنعة أبي الفتح عثمان بن جني النحوي (ت.392هـ)، الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، حققه وقدم له: الدكتور رضا رجب، ط.1، دمشق، دار الينابيع، 2004م.
- 44- عبد القادر بن عمر البغدادي (ت.1093هـ)، خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، ط.4، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1997م.
- 45- عمر بن أحمد بن العدم (ت.660هـ)، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: الدكتور سهيل زكار، بيروت، دار الفكر، د.ت. لأبي حيان الأندلسي (ت.745هـ)، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداي، ط.1، دمشق، دار القلم، 1984م.
- 46- لأبي حيان الأندلسي (ت.745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، ط.1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1998م.
- 47- اللغة العربية: معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان (ت.1432هـ)، ط.5، بيروت، عالم الكتب، 1994م.
- 48- محمد بن محمد بن محمد بن فوزة البروجردي (ت.455هـ)، الفتح على أبي الفتح، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، ط.2، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1987م.
- 49- المنحصر، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت.458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط.1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1996م.
- 50- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، ط.6، القاهرة، دار المعارف، 1995م.
- 51- المنصيف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي (ت.392هـ)، لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ت.249هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط.1، القاهرة، وزارة المعارف العمومية، 1994.
- 52- ميمون بن قيس (ت.7هـ)، ديوان الأعشى الكبير، شرح وتحقيق: محمد محمد حسين، ط.7، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983م.
- 53- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري، (ت.577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط.3، الأردن، مكتبة المنار، 1985م.
- 54- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلكان، (ت.681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ط.2، بيروت، دار صادر، 1968م.